

تداعيات ما بعد الاستفتاء في كردستان على العراق ودول الجوار سياسياً واقتصادياً وأمنياً

سيد أبو زيد عمر^(*)

كاتب وباحث سياسي مصري - القاهرة

تمهيد

إصرار مسعود البرزاني على إجراء الاستفتاء حول استقلال الإقليم الكردي عن العراق يوم 25 سبتمبر 2017، كانت قفزة إلى المجهول بين الحلم والوهم، فقد كانت كل الحسابات الواقعية تدعو إلى إرجاء التفكير في هذا الأمر، فهي خطوة مخالفة للدستور العراقي، الذي تم وضعه والاستفتاء عليه بمشاركة وموافقة كردية كاملة، ونصت مادته الأولى على أن "جمهورية العراق دولة واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري برلماني ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق" ولم يرد بالدستور حرفاً واحداً يمنح حقاً لأحد في الانفصال عن العراق.

والواقع أن أكراد العراق قد حظوا بما لم يحصل عليه أي من التجمعات الكردية الثلاثة الأخرى في الشرق الأوسط، ففي الوقت الذي تعتبر تركيا الأكراد لديها "أتراك جبال" وتخوض حرب تكسير عظام مع حزب العمال الكردستاني، يخضع الأكراد في إيران بالقوة المفرطة لما يروجه نظام ولي الفقيه هناك عن وحدة العنصرين الفارسي والكردية من خلال العرق الآري الذين يربطهما الإسلام، وينشغل أكراد سوريا بتنفيذ السياسات الأمريكية من خلال الدعم العسكري الذي تقدمه الأخيرة للقوات السورية الديمقراطية (قسد) لمواجهة داعش. كان أكراد العراق يعيشون ظروفًا مغايرة ضمن

(*) مساعد وزير الخارجية السابق للشؤون العربية والشرق الأوسط.

أعراق ومذاهب عديدة بحيث يفترض أن تفضي إلى مودة وعيش مشترك، كما وافق النظام العراقي عام 1970 على منح الأكراد حكمًا ذاتيًا، غير أن عوامل الصدام كانت غالبية في بعض الفترات إزاء تسلط الرغبة لدى عشيرة برزان ومن يناصرها للتمرد والمواجهة.

وأدى الغزو الأمريكي إلى متغيرات جوهرية في الأوضاع الكردية، فمن الثابت أن إقامة منطقتي حظر طيران بعد تحرير الكويت، ومغادرة القوات العراقية للمنطقة الكردية في أكتوبر 1991 قد أعطت الأكراد حرية مطلقة للتحرك وفتح المنطقة كملاد آمن لمتبردي الأكراد من الدول المجاورة. وكانت الزعامات الكردية المسيطرة على الإقليم رأس حرية لتمكين القوات الغازية من إنشاء جسور متقدمة لاستطلاع الجيش العراقي والاتصال ببعض قياداته. وكان الحزبان الكرديان على رأس جماعات المعارضة التي نسقت مع الجانب الأمريكي عام 2003 للقضاء على النظام القائم. وكان من الطبيعي أن يكون لها حصة في المجلس الرئاسي الذي شكله السفير بريمر بعد الغزو (13 شيعية - 5 سنة - 5 أكراد - 1 مسيحي - 1 تركمان)، وذلك بعد فرض نظام المحاصصة والفيدرالية باتفاق مسبق مع القيادات الكردية.

وجدير بالإشارة أن الأكراد كانوا الجماعة الوحيدة في العراق التي حظت بحق تكوين إقليم حكم ذاتي منذ عام 2005 طبقاً للدستور من محافظات أربيل والسليمانية ودهوك، بل وتضمن الدستور آلية للاتفاق على المناطق المتنازع عليها والتي يطمح الأكراد في ضمها للإقليم، ويتمتع الإقليم بحكم ذاتي ديموقراطي برلماني كامل. وجعل كلاً من العربية والكردية لغتين رسميتين للعراق، وتم الاتفاق طبقاً لنظام المحاصصة أن يشغل كردي منصب رئيس الجمهورية (جلال الطالباني - فؤاد معصوم)، وظل هيشيار زيباري وزيراً للخارجية إلى عهد قريب. وفضل مسعود برزاني أن يكون رئيساً للإقليم، وجرى انتخابه مرتين منذ 2005 إلى 2015، ولم تجر انتخابات بعدها لخلافات داخلية في الإقليم وتم المد لهما بحكم قضائي ليس له الحجية الكاملة، بمعنى أن المجلس التشريعي

ورئيس الإقليم قد انتهت ولايتهما منذ عامين. وتوسع الأكراد في رفع علمهم في الأراضي المتنازع عليها بعد تحريرها، والتي اضطروا إلى الانسحاب منها مؤخرًا.

تداعيات الاستفتاء في العراق

ثبوت فشل مسعود البرزاني في تقويم الموقف في الداخل والخارج قبل إقدامه على هذه الخطوة المصيرية، للاعتبارات التالية:

* وقوفه في الأساس على قاعدة مهترزة في الإقليم الكردي الذي تمزقه الخلافات والانقسامات.

* شدة المعارضة الداخلية في العراق للاستفتاء، سواء من الحكومة أو من المجلس النيابي والقوى الشعبية والأحزاب من مختلف المذاهب.

* توحد الموقف العربي في التأكيد على وحدة وسلامة الأراضي العراقية، بل ولم يكتف أمين عام جامعة الدول العربية بالرسالة التي وجهها إلى رئيس الإقليم وإنما بادر بزيارة العراق ولقاء مسعود البرزاني لمحاولة إثائه عن الاستفتاء مع الاستعداد للتوسط حول المشاكل الثنائية المعلقة.

* غلب على الموقف الدولي التأكيد على وحدة الأراضي العراقية والدعوة للتهدئة والحوار بين الأطراف. ولم يكن الموقف الأمريكي مساندًا للاستفتاء، وكان جل اهتمامه منصبًا على أن لا تؤثر هذه الأزمة على جهود العراق في مواجهة الإرهاب.

* انفراد إسرائيل بمساندة الانفصال وبكل هذا الحماس، لم يكن لصالح القضية الكردية في المنطقة على الأقل، فلم تخف أنها تأمل بذلك تفتت العراق، وبما يعد ضربة للسياسات الإيرانية وتغولها في العراق، ويؤدي إلى جعل إسرائيل دولة جوار إقليمي لإيران من خلال علاقتها الوثيقة بكردستان.

تصاعد الخلاف بين الفرقاء في الإقليم الكردي: فقد كانت رقعة الخلاف والتجاذب قائمة قبل إعلان مسعود البرزاني الدعوة للاستفتاء، بل إنه كان يجد صعوبة في مواجهة

جبهة عريضة من المعارضة، لم تقتصر على الاتحاد الوطني الكردستاني شريكه في الحكم، وفي نفس الوقت منافسه التاريخي والتقليدي، بل شملت حركة التغيير ثالث أكبر الأحزاب في الإقليم، والذي كان البرزاني قد طرده من حكومة الإقليم عام 2015، إلى جانب حزبي الجماعة الإسلامية في كردستان والتحالف من أجل الديمقراطية والعدالة (ومقرهما في السليمانية)، وكانت جبهة المعارضة تتهم مسعود برزاني بالديكتاتورية واستغلال النفوذ، وتطالب بإعادة تنظيم وتقسيم السلطة في كردستان وتشكيل حكومة مؤقتة من أجل الإشراف على الانتقال إلى ديمقراطية برلمانية.

ومن المعتقد أن الدعوة إلى الاستفتاء كانت نابعة من تصور البرزاني بأنه عمل بطولي يجسد الدولة التي داعبت مشاعر الأكراد عبر العقود الماضية، وأن هذا يمكن أن يذيب الخلافات، ويثبت من مكانته كزعيم للأكراد. غير أن الموقف جاء عكس ما توقعه إزاء ردود الفعل غير المواتية على كافة الأصعدة، وبدأت الحكومة اعتباراً من 16 أكتوبر في فرض سلطتها الاتحادية على الأراضي المتنازع عليها، ووقف البرزاني متهماً معارضيه بخيانتهم وسحب فصائل البيشمركة التابعين لهم باتفاق مع الحكومة، مما اضطره إلى سحب بقية الوحدات من تلك الأراضي، ويتردد أن سيطرة الجيش العراقي على كركوك بسهولة نسبية يرجع إلى اتفاق سري بين بغداد وعائلة طالباني بوساطة إيرانية في حين أكد بافل طالباني نجل الزعيم الكردي جلال طالباني أن الانسحاب كان ضرورة بعد مقتل أكثر من مائة مقاتل كردي والتيقن من أن الجيش العراقي يمتلك قوة أكبر من النيران، وهو ما شجع المناوئين له على التحرك، والمطالبة بتنحيته عن رئاسة الإقليم وتوزيع سلطاته، والدعوة إلى حل الحكومة وإنشاء حكومة إنقاذ وطني. وفي 25 أكتوبر وافقت حركة التغيير على العودة إلى مجلس النواب بالإقليم بعد حصولها على ضمانات بتنحي البرزاني من منصبه، غير أن البرزاني تعامل بعنف مع الحركة واقتحم أنصاره قاعة البرلمان، وأقدم أنصاره في دهوك وزاخوا على حرق مكاتب حركة التغيير والاتحاد الوطني الكردستاني.

تنحية مسعود البرزاني عن رئاسة الإقليم، وبقاؤه بقوة على المسرح السياسي: في أول نوفمبر أ قدم مسعود على الاستقالة من رئاسة الإقليم بموجب تشريع أقره برلمان الإقليم قبل ذلك، يتولى بموجبه رئيس وزراء الإقليم نيجريفان برزاني (ابن أخي مسعود) سلطات أوسع تشمل تمثيل الإقليم لدى السلطة الاتحادية وفي الخارج، ويشاركه بعض السلطات نائبه قياد طالباني من الاتحاد الوطني الكردستاني. ويمنح التشريع رئاسة المجلس النيابي سلطة الفيتو على التشريعات التي يقرها البرلمان، وعلى أن تشكل هذه الرئاسة من سكرتيرة المجلس بيكرد طالباني (الاتحاد) ونائب رئيس المجلس جعفر إيمينكي (الحزب) وذلك لغياب رئيس المجلس الفعلي يوسف محمد (حركة التغيير) بعد أن منعه البرزاني من دخول أربيل منذ عام 2015. واحتفظ مسعود بموجب هذا التشريع على صفته كقائد عام لقوات البيشمركة وسلطاته الإشرافية على مجلس أمن الإقليم، فضلاً عن رئاسته للمكتب السياسي في الحزب الديمقراطي الكردستاني. وبذلك يستمر مسعود البرزاني مصدرًا للسلطة السياسية والعسكرية بحكم الأمر الواقع.

من جانب آخر يرى البعض أن عوامل التجاذب والفرقة متجذرة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. فقد تبادلًا مؤخرًا الاتهامات حول أسباب الانسحاب من كركوك، وكان الاحتقان قد تزايد بينهما خاصة بعد وفاة جلال الطالباني وتولي حرمه هيرو إبراهيم رئاسة الاتحاد، التي ضاقت بمحاولة البرزاني التغول على قواعد التنظيم وتشجيع عدد من قياداته للانشقاق عنها، ونجحت أخيرًا في جمع شمل التنظيم وتوطيد أركانه. ويجمع الخيال عند البعض إلى تصور أن هذه الخلافات قد تقود إلى الانقسام إلى إقليمين كرديين في أربيل والسليمانية، وهو سيناريو قد يكون مستبعدًا ولكنه يظل من ضمن الاحتمالات القائمة بما يرتبه ذلك من نهاية فعلية للحلم الكردي في الانفصال. فالخلاف بينهما وصل إلى حد الاقتتال في التسعينات (1994-1998)، ولولا استتجاد مسعود بالرئيس الأسبق صدام الذي دعمه عسكريًا لما استطاع الصمود والوصول إلى تسوية أدت إلى إقامة إدارتين كرديتين أحدهما في السليمانية بقيادة الاتحاد الوطني والأخرى في أربيل بقيادة الحزب الديمقراطي، وجرت محاولات

توحيدهما عام 2005 إلى أن تم في العام التالي إقامة الحكومة الموحدة في أربيل كما هو معروف.

تصاعد أسهم رئيس الحكومة حيدر العبادي: فقد نجح في إدارة الأزمة مع الأكراد حتى الآن متخذًا مواقف اتسمت بالصرامة، مستندًا على الدستور والقرارات الصادرة عن المجلس النيابي، وحكم المحكمة الاتحادية العليا برفض نتائج الانفصال (وأعلنت حكومة الإقليم احترامها لهذا الحكم)، وهو ما يعطي السند القانوني والنظامي لمواقفه لدى الدوائر الدولية، ودون أن يعطي الفرصة للبرزاني لاستثارة عطفها بالحديث عن ظلم لحق بالأكراد، أو تحججه بفشل الدولة العراقية. وعمد العبادي إلى مواصلة حملته العسكرية الناجحة ضد داعش رغم تصاعد الأزمة في الإقليم، وركز في تحركه إزاء الإقليم على ثلاثة محاور:

- * استعادة قبضة الدولة على كركوك وإقالة المحافظ المتعاون مع البرزاني وتعيين آخر من جماعة الطالباني، واستعادة السيطرة على حقول النفط فيها، والذي كان البرزاني يصدره عبر تركيا ويحتفظ بأرصدها للإقليم، مخالفًا بذلك المتفق عليه بأن تشرف الدولة على تصدير هذا النفط على أن تعطي الإقليم حوالى 13% من الحصيلة. وهو ما يحرم البرزاني من موارده الرئيسية، وتشجع الملتفين حوله على الانفضاض عنه.
- * السيطرة على المطارات والمنافذ على حدود الإقليم مع الدول المجاورة، خاصة مع تركيا وإيران، وكذلك اقتحام البوكمال على الحدود مع سوريا.
- * استعادة المناطق المتنازع عليها الأخرى من قبضة البيشمركة.
- * إبداء الاستعداد للحوار على أساس الدستور بعد التخلي عن نتائج الاستفتاء.
- * تنفيذ قرار المجلس النيابي بفرض الأمن على أرجاء العراق.
- * الإلماح إلى إمكانية زيادة حصة الإقليم في الميزانية تشجيعًا لهم على الحوار.

هذا الأداء من جانب رئيس الوزراء حيدر العبادي يضاف بالقطع إلى رصيده في الانتخابات المقبلة، ويدعم من استمراره في منصبه، غير أن البعض يتخوف من أن

يكون قبوله في الأوساط المختلفة بالعراق واعتداله في التعامل معهم، وانفتاحه على العواصم السنية، قد يكون سبباً في الإطاحة به لدى غلاة الشيعة وإيران.

تعمق الهوة بين الحكومة الاتحادية وقيادة البرزاني وتزايد عوامل عدم الثقة: ويلقي أغلبية المراقبين مسؤولية التوتر بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم على عاتق البرزاني مع تزايد تصريحاته عن الدولة الكردية التي "سترسم حدودها بالدم" وبأنه "غير نادم على الدعوة للاستفتاء"، ويرون أن المفاوضات بين المركز والإقليم صعبة التحقق في ظل مناورات البرزاني، الذي دعا الحكومة الاتحادية في خطاب تنحيه عن الرئاسة إلى مفاوضات صحية على أساس الدستور، مع رفضه على حد وصفه "أي مخططات للنيل من إقليم كردستان وكرامته"، واضعاً في الوقت نفسه العلم العراقي إلى جوار علم الإقليم للإشارة أنه لا يتمسك بمطلب الانفصال عن العراق في المرحلة الراهنة. في الوقت نفسه تولد لدى بغداد الشعور بأن المفاوضات القادمة مع الجانب الكردي لا يجب أن تقتصر على إيجاد حلول للمشكلات العالقة وإنما تستوجب إعادة ترتيب العلاقة من جوانبها المختلفة بما يحقق المزيد من التلاحم بين أطراف الشعب العراقي. ويمكن اعتبار الحشد الشعبي (الشيوعي) من بين الإشكاليات التي تزيد من عوامل عدم الثقة بين الجانبين، إذ يشكو الأكراد من بطشهم والذي يحسب على رئيس الوزراء خاصة بعد إقرار تبعية لوزارة الدفاع. ومن جانب آخر تتصاعد الاتهامات ضد قوات البيشمركة الكردية لارتكابها جرائم طرد السكان العرب من أربع قرى في كركوك ونيوى لتغيير التركيبة السكانية.

تأثيره على إعادة الإعمار وعودة النازحين: كان يفترض أن يواجه العراق مشكلات رئيسية بعد الانتهاء من تحرير الأراضي التي سيطرت عليها داعش، على رأسها إعادة النازحين وتعمير المساكن المهتمة وتأهيل البنية الأساسية، ومعالجة المشاكل الإنسانية المصاحبة لهذه المأساة، غير أنه يتوقع أن يخيم على الأوضاع في العراق تداعيات الاستفتاء الكردي باعتبار أن الوضع مازال مفتوحاً على كافة الاحتمالات.

تداعيات ما بعد الاستفتاء على دول الجوار

لخص جلال الطالباني وضع الأكراد في العراق للإذاعة البريطانية عام 2006 بأن فكرة انفصالهم عن العراق غير واردة وليست عملية لكونهم مواطنين بثلاث دول ذات أقليات كردية (تركيا / إيران / سوريا) التي لو أغلقت حدودها يكون هذا كفيلاً بإسقاط الكيان المنفصل عن العراق. وفي الوقت نفسه يصبح هذا الكيان بفرض نشوئه مجرد ورقة ضغط سياسي بيد دول الجوار.

وانطلاقاً من ذلك بدأت كل من إيران وتركيا في اتخاذ خطوات عملية على الأرض للتعامل مع نتائج الاستفتاء، خاصة أن الدولتين تتفقان على أن الاستفتاء يمثل تهديداً خطيراً لأمنهما، لأنه يمكن أن يحفز أكراد إيران وتركيا على تبني ذات النهج في المستقبل.

وسعت العراق إلى رفع مستوى تنسيقها الأمني على أعلى مستوى مع إيران وتركيا، وقام رئيس الأركان عثمان الغانمي بزيارة الدولتين لهذا الغرض، واتفق على إجراءات عسكرية تتسق مع الخطوات التالية التي سيقدم عليها الإقليم، وعلى التحركات التي يمكن أن تقدم عليها قوى دولية معنية بالأزمة.

وفي هذا السياق، قامت إيران بنشر قواتها العسكرية على الحدود المتاخمة للإقليم في محاولة لإحكام الحصار على المنافذ المؤدية إليه، وهي إشارة إلى إنهاء الترتيبات الأمنية السابقة مع حكومة الإقليم، كما نشرت بعض منظومات الدفاع الجوي في خطوط متقدمة مثل بطاريات صواريخ "S-300"، اتساقاً مع الاعتقاد في طهران، بأن نتائج الاستفتاء يمكن أن تكون لصالح بعض الأطراف المعادية لإيران، وعلى رأسها إسرائيل.

في حين أعلنت السلطات التركية أن كل الخيارات مفتوحة اقتصادياً وعسكرياً، باستعدادها لفرض حصار اقتصادي على شمال العراق رغم ما قد يعنيه هذا من ضرر للاقتصاد التركي، وأجرت قوات تركية وعراقية مناورات عسكرية مشتركة قرب حدود تركيا مع شمال العراق، وذلك عقب نشر عشرات المركبات من سلاح المشاة التركي بالقرب

من الحدود العراقية، والضغط على مناطق تمركز قوات سورية الديمقراطية (قسد)، وأبدت تركيا مواقف أكثر وضوحًا فيما يتعلق بإمكانية لجوئها إلى الخيار العسكري للتعامل مع الواقع الجديد الذي فرضته نتائج الاستفتاء، خاصة بعد القرار الذي أصدره البرلمان التركي، في 23 سبتمبر الجاري، بتمديد التفويض الخاص بنشر قوات تركية في العراق وسوريا إذا لزم الأمر.

واتسم الموقف الكردي في سوريا بالسيولة، إزاء الأوضاع الصعبة التي كان يعيشها 1.6 مليون نسمة من بينهم حوالي المليون يعانون الحرمان من الهوية السورية، وفي ظل اتهامات للسلطة بالعمل على تعريب المنطقة إلا أن أوضاعهم تغيرت بإنشاء التحالف الديمقراطي الكردي، وإصدار الدولة لمرسوم في إبريل 2011 يمنح الجنسية لمن أسماهم بأجانب. والتدخل الأمريكي في المنطقة لتشجيع ودعم قوات سوريا الديمقراطية (قسد) التي تضم أغلبية كردية في حربها مع داعش، غير أن هذا التطور لم يكن يعني سوى إمكانية أن يحصل الأكراد فيها على صيغة من الحكم الذاتي.

الخلاصة والتوصيات

من المبكر التكهن بالموقف النهائي للوضع الذي ترتب على إجراء استفتاء كردي في العراق، إذ يلتقي الطرفان على مبدأ تسوية الأزمة من خلال الحوار، والتي يمكن القول إنها بدأت بصورة أولية مع ممثلين للكتل في برلمان الإقليم. وكان البرزاني يشير إلى أن الاستفتاء ورقة تفاوضية أيضًا يمكن لهم استخدامها في المفاوضات لتسوية كل الموضوعات المتعلقة بصورة مرضية للجانب الكردي، وهو ما يفسر إصرار العبادي على المطالبة بإلغاء نتائج الاستفتاء تمامًا قبل التفاوض. ومن المرجح أن خيار المواجهة العسكرية قد ابتعد في الآونة الأخيرة. غير أن الوضع ما زال يحمل مخاطر تفجر المواجهة العسكرية نتيجة لتصرفات قد تحدث من الحشد الشعبي أو البيشمركة الكردية.

كان تحرك أمين عام الجامعة العربية مبادرًا ومميزًا، ملقيًا الضوء على الدور العربي وأهمية تدخله المبكر في مثل هذه المشكلات، وقد يكون من المفيد في هذه المرحلة أن

يدرس مدى إمكانية إضافة مادة في ميثاق الجامعة تؤكد على وحدة الأراضي والسلامة الإقليمية للدول العربية، واحترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال، والدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها (ورد في ميثاق الاتحاد الأفريقي).

أهمية الدراسة المتأنية على المستوى العربي لمشكلة الأقليات عمومًا في المنطقة العربية، وهي التي كانت تؤرق منظري فكرة الوحدة العربية، وتزايدت أهميتها حفاظاً على كيان الدولة الوطنية ذاتها، بحيث يتيح الفرصة للأقليات بالتمتع بخصوصية ثقافتها، واستفادة الدولة الوطنية من صيغة التنوع، وتوطيد الرغبة لديها في الانتماء الوطني.